

خطر التسليح التربوي أو تبضيع التعليم على التخطيط الاستراتيجي لإصلاح المنظومة التربوية المغربية في أفق 2030

إدريس بحوت*

من الظواهر التربوية والاجتماعية التي أصبحت متفشية في قطاع التربية والتعليم، وتمارس جهازا نهارا، عن رغبة ذاتية، أو بسبب عوامل موضوعية قد تكون (اجتماعية، أو اقتصادية، أو ناتجة عن خلفيات إيديولوجية...)، ظاهرة «التسليح التربوي» أو «تبضيع التعليم» على اختلاف في التسمية والمصطلح بين الباحثين في أدبيات التربية عموما، وفي الواقع المعيش في مجال التربية خصوصا.

كنا نسمع ونقرأ عن تداول مثل هذين المصطلحين «التسليح»، أو «التبضيع» أساسا في ميدان المال والأعمال. وفي قواميس قيم البورصة، وفي عالم الاقتصاد عموما. لكن مع مرور الأيام والأزمات «والتطور»، اعتدنا سماع وتداول مثل هذه المصطلحات التي هجرت، بل وهُجرت، على الأصح، لتُستنبت في الأسرة، وعند العامة، كما استنبتت في عقول تلامذتنا وأبنائنا. بعد أن «أقنعتهم» الحملات الإشهارية التي أصبح يروج لها الجميع، بشكل قصدي أو بشكل عفوي (في المقهى، وعلى قارعة الشوارع، وفي صالونات الحلاقة، والأسواق العمومية..).

وبعد أن «اقتنع» التلميذ/الطالب «بجودة العر» المزعوم من طرف زملائه «المحظوظين» أو من طرف بعض الانتهازيين الذين يقحمون التلميذ في دوامة يخضع فيها إلى مجموعة من المساومات والتنازلات. أو إغراؤه ببعض الامتيازات. بعد استغلال الطالب/التلميذ وإمساكه باليد الموجهة. وقد يصل الأمر إلى درجة التهديد بحرمانه من العلامة التي ستحدد مصيره في الحياة الدراسية، والمهنية، وكذا حظه من سوق الشغل؛

أن يتم تداول هذه المصطلحات، والتشهير لها علنا بين بعض الأسر، ومن قبل السوق، ربما قد

* باحث في قضايا التربية والتواصل والتنمية نيابة فجيح/أكاديمية وجدة

يكون شيئاً مقبولاً. لكن أن يتم هذا في حرم المؤسسات التربوية، وأن يحولها إلى "سوق سوداء" على حد تعبير شيخ التربويين حامد عمار، لابتزاز الأبرياء من فلذات أكبادنا من أبناء الشعب فهذا في اعتقادنا جرم عظيم، ومنكر قبيح، يتنافى والرسالة السامية لمؤسساتنا التربوية، كما يتنافى ومهمة الرسل التي نقوم بها كمدرسين؛ بله عن تنافيتها مع الأخلاق عامة.

إنه لمن الخزي والعار أن نسمح لأنفسنا، بتداول هذه المصطلحات التي تخل بالآداب العامة، وبشرف الرسالة التدريسية داخل مؤسساتنا، وفي الفصول الدراسية. وأن نستمتع وننصت لأبنائنا من الطبقات الاجتماعية المتوسطة والكادحة يندبون حظهم لأنهم عاجزون عن الساعات الخصوصية أو الإضافية، أو لأنهم سمعوا من هذا المدرس أو ذاك أنه مجبر على فعل ذلك.

أما الفئة الثالثة التي تتمتع بشيء من النضج، والتي تدرك أن التعليم حق للجميع داخل مؤسسات الدولة، وتؤمن عن وعي ونضج، بمجانية التعليم فلا يسعها إلا أن تسبحل وتحوقل كصيغة أدنى لإنكار المنكر، وإبداء التذمر.

كيف لا، وقد ألفنا هذا وأصبح «طبعاً وتطبعاً» يشكل جزءاً من حياتنا اليومية والاجتماعية، والدراسية، بل إن الأمر أصبح «موضة» لا حيلة للإنسان للتخلص من ممارستها.

ومن منا يجلس في مكان عمومي (مقهى، حديقة، بيت، حافلة، وحتى المدرسة...) ولا تصك أذنيه كلمة "l'Etude" أو ما يرادفها من قبيل: الساعات الإضافية، أو الخصوصية، أو «الدعم». إنه واقع، والواقع لا يرتفع على حد تعبير المنطقة. أي أنه الحقيقة المطلقة التي لا تقبل النقاش، ولا تخضع للشك أو الاحتمال. وإلا فمن يستطيع زعم قلب المقولة «هذا من باب السماء فوقنا». لاشك أن العاقل منا لا يفكر في رد هذه المقولة، وبالأخرى ردها جملة أو تفنيدها مطلقاً.

فما المقصود بالتسليع أو التبضيع التربوي؟ وما مظاهره وتجلياته؟ وما الدوافع الذاتية والموضوعية التي تساهم في هذه الظاهرة الاجتماعية/التربوية الجديدة؟

وهل صادرة عن قناعة «ورغبة صادقة» أم أن «أخاك مكره لا بطل»؟ ومن المسؤول عن انتشارها وتكريسها؟ ثم كيف تصبح ظاهرة التبضيع عقبة كأداء في وجه التنمية؟ وكيف تتحول إلى عائق قوي في وجه المؤسسة التربوية لتحول دونها وتحقيق أهدافها المطلوبة؟

1 - في دلالة التسليح وتبضيع التربية

حين نقول في اللغة تسليح الشيء أو التبضيع، فإننا نقصد بذلك تحويل الشيء إلى بضاعة/ سلعة استهلاكية لوضعها رهن إشارة الزبون/ المشتري أو المستهلك.

وتحيلنا هذه الدلالة اللغوية الأولية لمفهوم التسليح على أشياء مهمة هي:

- تحديد العلاقة بين المتعاقدين/الطرفين، وحصصها في كل ما هو استهلاك «مادي».
- تشييء المعقود عليه (chosifier)، ولو كان معنويا .
- سطحية العلاقة بين الطرفين ومحدوديتها، حيث تنتهي بفض «مجلس التعاقد التجاري».
- حضور البعد المادي (الثمن/المقابل المحدد أساسا لطبيعة العلاقة الزبونية بين الطرفين.
- الرغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن .

وهذا البعد الدلالي للتسليح نستوعبه أكثر حين نخرج عن الإطار النظري، إلى الواقع (في السوق أو في المتجر مثلا) حيث تتضح هذه العلاقة ذات المميزات المذكورة سابقا بين شخصين يتعاقدان على بيع سلعة. فلا بد من استحضار الشيء المبيع (السلعة) وقيمتها الثمن بعد أخذ ورد، ومساومة، وإغراء!! ثم ما يلبث مجلس البيع أن ينفذ.

فإلى أي حد يصدق هذا على واقع التسليح التربوي؟

2 - التسليح من عالم الاقتصاد والأعمال إلى ميدان التربية: كيف، ولماذا؟

لعل الصورة الساخرة السابقة، تجعلنا نعلم أن الوضع اللغوي للتسليح يعود أساسا إلى المجال الاقتصادي. ذلك أن تداول السلع بيعا وشراء، وإعارة، وقراضا، ورهنا، وكراء... يرتبط في أصله بالأسواق التجارية، وبأسواق السماسرة وبأسهم البورصات العالمية.

ودعنا بعيدا عن استعمال المصطلحات ذات العيار الفكري الثقيل: الاقتصاد، عالم المال والأعمال، البورصة وقيمتها...، لنقم بتجربة بسيطة، وبعيدا عن التنظير الموهل في «الفلسفة»، ولنطلق مصطلح «السلعة» – ولا يهمنا أن نطقه فصيحاً؛ أي بكسر السين المشددة (السلعة) . أو بالعامية؛ أي بالسين المشددة المفتوحة (السلعة) في وسط أناس بسطاء، أمثال جدتي وجدتك. ثم نستفهمها عن المدلول الذي ستفهمه بالفطرة التي جبلت عليها.

لاشك أن الفطرة ستنطق بدون شطط ولا تكلف، وبدون أدنى تردد ولا تعسف لتقول اليقين والمدلول المستفاد والمراد أصلا من «السلعة».

إذا حَسَمَت الفطرةُ في ذلك، وحق لها قول فصل الخطاب لرفع الغبش ودفع اللبس عند من قد يتوهم غير هذا المراد إما تعسفا على اللغة، أو تمويهها للواقع، أو ليا لأعناق الدلالة اللغوية لمطوعة هواه ومراده. فكيف جاز لمفهوم (السلعة) أن يرحل من عالم الاقتصاد إلى عالم التربية؟ ومن أعطى له الشرعية ليقوم بهذه «السياحة» أو هذا الاختراق وهذا الفضول على الأصح.

وطبعاً، فإن من تطفل أو غرر به فتجاوز حدود مُقامه الأصلي دون الاستناد على مبرر شرعي أو قانوني فإنه لا محالة سيجد مضايقات، ويعيش معاناة في المقام الفرعي لسببين اثنين:

لأن من فرط في الأصل رغبة فيما دونه نال الذل والهوان.

وتزداد الممارسة بهذه الذل حين يلحظ المفارقة بين مقام الترحال ومقام «الاحتلال».

وما يؤكد هذه المفارقة عدة مؤشرات مادية ومعنوية. وسنقتصر على إحداها فقط. وهي ما يتعلق بالدلالة نفسها لمفهوم التسليح التربوي.

فإذا كان الأمر محسوماً في دلالة (التسليح) بدليل الفطرة دون الخوض في أدلة وبراهين عقلية أو لغوية. فإن التسليح التربوي يعني أولاً وبداهة انتقال (السلعة) بكل خصائصها ومميزاتها السابقة إلى ميدان التربية. بمعنى جعل التربية ميداناً للتنافس، والابتزاز، وتحويلها إلى سلعة رخيصة ومبتدلة، يتهافت فيه (الميدان) وعليها (السلعة) المغرضون، ويتكالب فيه، وعليها، المتكالبون؛ من ضعاف النفوس من الابتزازيين والسامسة.

وتتجلى المفارقة بينهما أيضاً في النشاط في المركب الوصفي الذي ينبذه ذو الطبع اللغوي السليم، ومن في قلبه ذرة من إخلاص.

ذلك، أن الرسالة التربوية رسالة نبيلة وشريفة لا تقبل التسليح ولا التبضيع مهما حاول من حاول؛ لأن «التسليح التربوي هو تحول التربية إلى بضاعة استهلاكية تباع وتشترى، وتخضع لقانون العرض والطلب. وينخفض ثمنها حيناً، ويرتفع أحياناً. ويستطيع البعض الحصول عليها، ويعجز البعض الآخر عن الوصول إليها. وتتعرض في بعض الحالات إلى الغش كأى سلعة أخرى، ويصبح الهدف من ورائها تحقيق الربح، ويتم تسويقها والترويج لها بأساليب شتى مشروعة وصادقة في بعض الأوقات، وينتابها الكذب والتزوير في أوقات أخرى.

فالتسليح التربوي، كما رأى Alexander، ما هو إلا إدخال التربية إلى الأسواق وعرض الدرجات العلمية كبضاعة للبيع، وتحويل المؤسسات التعليمية إلى شركات تجارية هدفها تحقيق المكاسب المالية، وعملها قائم على التنافس ومبدأ البقاء للأصلح»2.

بهذه الكيفية جاب التسليح عامله الأصلي ليقرر الاستقرار في مجال حساس جدا، في قلب المنظومة التربوية.

أما لماذا، فهو تحقيق المزيد من الأرباح، وتحويل المؤسسات التربوية إلى شركات تجارية، بعد كساد التجارة في عالم الاقتصاد، وانتشار «الأزمة الاقتصادية العالمية» التي أصبح يشكو منها القاصي والداني، ويتذوق ألمها العادي والبادي.

3 - مظاهر وتجليات التسليح التربوي:

تكاد تجمع الدراسات المنجزة في الوطن العربي حول ظاهرة التسليح التربوي على خلاصة هامة وهي: استفحال الظاهرة وتطورها يوما بعد يوم. ومن الدراسات المهمة في هذا الباب. ما قام به شيخ التربويين، حامد عمار في جل مؤلفاته حول التربية والتعليم، وعلى رأسها نحو «تجديد تربوي ثقافي»3؛ وكتاب: «من همومنا الثقافية والتربوية»4؛ وكتاب: «من قضايا الأزمة التربوية... وجهة نظر»5؛ وكتاب: «في بناء الإنسان العربي»6؛ وكتاب «من مشكلات العملية التعليمية»7؛ ويزيد عيسى السورطي في كتابه: «السلطوية في التربية العربية»؛ و«مجلة كلية التربية» بجامعة الإمارات العربية؛ هذا علاوة على الدوريات العلمية المتخصصة والدراسات الإستراتيجية الصادرة عن منظمة اليونسكو، ومنظمة الإيسيسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي... الخ.

وما يساهم في هذا التطور أمران اثنان: التدني الفاحش في مستوى الطلاب والمتعلمين، وفشل المنظومة التربوية العربية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

2- يزيد عيسى السورطي، التسليح التربوي في الوطن العربي، مقال ضمن مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة 19، ع 21، 2004، م، 183 ص. وانظر أيضا السلطوية المتمثلة في التسليح التربوي، ضمن السلطوية في التربية العربية، ص 125، 126. لنفس المؤلف.

3- طبع الكتاب في الدار العربية للكتاب بالقاهرة 1995م.

4- طبع الكتاب في الدار العربية للكتاب بالقاهرة 1998م.

5- دار سعاد الصباح 1992م.

6- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1992م.

7- مكتبة الدار العربية للكتاب بالقاهرة 1996م.

وأمام هذا التدني الخطير للمستوى التعليمي، وفشل المدرسة والجامعة العمومية العربية في أداء رسالتها، وتحقيق أهدافها، أصبح الكل يتوجس من هول الفاجعة ووقع الصدمة.

ودفعا لهذا التوجس، وتخفيفا من هذه الصدمة على الأقل بات الآباء وأولياء الأمور، والطلاب أنفسهم يبحثون عن «العلاج»! ووجدها بعض إخواننا المدرسين، سامحهم الله، فرصة ذهبية لتقديم العروض (Les offres)، بعد تزايد الطلب على سلعتهم المبتدلة في «الأسواق العمومية» والكاسدة في المؤسسات التربوية، لكنها الرائجة في «الأسواق الخاصة»!؟

ومعتصماه! ويالها من مفارقة؟. أو يعقل أن نَرِدَ موردا فنستخرج منه مرة «خمرا» ومرة أخرى لبنا؟! أو يمكن أن نستحلب ضرعا فنحلب منه تارة قيحا وصيدا، وطورا حليبا سائغا؟! أو يتصور من خلية النحل أن تجود علينا شهدا وعسلا مصفى، ثم تشح فيخرج من بطونها شراب مسموم؟! كلا وألف كلا.

لكن كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت». حين نتجرد من الحياء، ونضرب بالقيم عرض الحائط، وحين يتحول «الإنسان» إلى ذئب عاو، وأسد ضار، عندئذ يصح كل شيء.

لذلك لا غرو أن نجد هذا الشره يتحول إلى المظاهر التالية:

1.3 - الدروس الخصوصية:

من أبرز المظاهر التي تعبر بصدق عن تحول/ أو تحويل - على الأصح - التربية إلى (سلعة رخيصة، وبضاعة مبتدلة)، ما يسمى بالدروس الخصوصية أو الساعات الإضافية (les heures supplémentaires) .

ويتجلى هذا المظهر السلعي للتربية في نوعين مهمين. النوع الأول يكون في شكل ارتجالي وفوضوي. والنوع الثاني يكون «منظما» وهو العنصر الثاني الذي سنتحدث عنه بعد.

نقصد بالشكل الأول، الشكل الارتجالي، ذلك الشكل الفوضوي، وغير المقنن. ويتم اللجوء أو الإلجاء إليه، عن طريق الإخبار الشفهي من طرف المدرس مع طلابه من داخل الفصل الدراسي، وفي نفس المادة الدراسية التي من حق التلميذ/الطالب أن يفهمها داخل الفصل؟! وقد يتم التحاق التلميذ بحلقات هذه الدروس «للاستفادة» منها بعد أن تملى عليه مجموعة من الشروط التي لا يملك فيها المتعلم إلا الرضوخ والطاعة المتذلة. ليتم استقباله فيما بعد في بيت

«أي حجرة دراسية» تفتقر لأدنى الشروط البيداغوجية والديداكتية الضرورية لبناء التعليمات في العملية التعليمية !! والتي يرتاد عليها مرتين إلى ثلاثة في الأسبوع.

2.3 - المدارس والجامعات الخاصة:

إنه المظهر الثاني للاتجاه السلعي للتعليم والتربية الذي يروج له بواسطة مؤسسات تربوية خاصة (التعليم الخاص) من المراحل التمهيدية، إلى المستويات العليا. ويأخذ فيها التسليح طابعين اثنين: الأول: التسجيل الرسمي للمتعلمين فيها منذ مرحلة الرياض. بحيث يتابع المتعلم دراسته بشكل عادي كما في المؤسسة التعليمية. والثاني: يلتحق بها الطلاب والتلاميذ من مختلف المستويات في بعض المواد فقط قصد استدراك ما قد يفوته في الفصل الدراسي، والتخفيف من العجز الذي يعاني منه المتعلم في جل أو بعض المواد؛ من هذه المؤسسات ما يتسم بالجدية وتقدير الرسالة التربوية، مستشعرة المسؤولية الملقاة على كاهلها؛ فتقوم بالواجب على أحسن وجه، وهذا شئ لا ننكره. لكن معظم هذه المؤسسات لا تعبأ بالمسؤولية الجسيمة التي تتحملها. فيغيب فيها الحرص الذي يحل محله التهاون. والشره المادي بدل تنمية الاتجاه القيمي والأخلاقي.

وهذا التملص من المسؤولية هو اجترار لتفريط بعض الحكومات العربية التي تعمل على خصخصة التعليم وضرب مجانية التربية ودمقرطة التعليم. فقد «أخذت بعض الحكومات العربية أخيرا تنسحب تدريجيا من مسؤولية تمويلها للتعليم بحجة أن التعليم أصبح عبئا غير محتمل يثقل كاهل الدولة، ويستنزف مواردها المحدودة، وأن ما تدفعه على التعليم نوع من الدعم يجب إيقافه.. وأن عليها أن تتراجع على التزاماتها نحو التعليم، وأن تتركها ولو جزئيا للقطاع الخاص والمبادرات الأهلية والفردية.. إن المبررات الرئيسية التي يطرحها أنصار هذا الاتجاه هي أن الإنفاق ضخم جدا، وأن مستوى التعليم الرسمي متواضع، وأن خصخصة التعليم توفر فرص التنافس، وتحقق الجودة، وتحسن النوعية»⁸.

لا شك أن هذا الطرح مهد أكثر لمشكلات أعوص مما هو في المؤسسات العمومية العربية، ومثل معول الهدم الحقيقي لمجانية التعليم. كما يؤكد ذلك محسن خضر في كتابه: (من فجوات العدالة في التعليم) بقوله: «وقد رافق هذا الطرح هجوم شرس على مجانية التعليم تمثل في تحميلها كثيرا من مشكلات التعليم، مثل انخفاض المستوى التعليمي، والبطالة.. وكان هدف الهجوم هو تقليص الإنفاق الحكومي على تعليم الشعب، وتحويل التعليم إلى سلعة رأسمالية

8 - حامد عمار، من قضايا الأزمة التربوية... وجهة نظر، دار سعاد الصباح، القاهرة 1992. نقلا عن السلطوية في التربية العربية 129.

تخضع لمعيار الربح والخسارة، تمهيدا لإنشاء المدارس والجامعات الخاصة»9.

لا شك أن هذه المشكلات: الشره المادي؛ ضرب مجانية التعليم؛ تدني المستوى التعليمي؛ شح الإنفاق الحكومي على التعليم...؛ تشكل معوقات حقيقية وواقعية تجعل المدرسة العربية عموما، والمدرسة المغربية خصوصا لا تسهم بشكل فعال ومُرص في التنمية ومخططاتها. وقد يترتب عنها نتائج سلبية أهمها:

- ضرب مبدأ تكافؤ الفرص.
- تراجع قيمة المدرسة العمومية.
- ضعف العلاقة التربوية بين الطلبة والمدرسين.
- إثقال كاهل الأسرة بالمصاريف الإضافية.
- ضرب القيم الأخلاقية النبيلة.
- تهاون بعض المدرسين في أداء واجبهم داخل الفصول الدراسية.
- ازدياد شره بعض المدرسين رغبة في تكوين أرصده ماليه ضخمة.

3.3 - البحث التربوي؛

البحث التربوي عموما هو الدراسة المتعلقة بموضوع تربوي محدد أو عدة مواضيع، قصد الوصول إلى نتائج يرمي الباحث إلى تحقيقها أو توضيحها للرأي العام أو الخاص - حسب طبيعة ونوعية الدراسة - اعتمادا على منهجية معينة وأساليب علمية متعارف عليها في مجال البحث العلمي (كالملاحظة، واختبار الفرضية/ التجريب ثم القانون العلمي..). أي تحديد العلاقة بين ظاهرتين أو عدة ظواهر لكي تتمكن من التنبؤ بحدوث أخرى، أو جعلها مفهومة ومعقولة، بعد تحديد السبب (العلة المشتركة على حد تعبير الأصوليين).

والبحث التربوي بدوره لا يختلف عن البحث العلمي إلا من حيث متعلقاته؛ وبعض أساليب وتقنيات البحث التي يعتمد عليها. ولا شك أن أهم ميزة تميزه عن باقي البحوث، هو الموضوع نفسه الذي يشتغل عليه الباحث في البحث التربوي كما هو واضح في المركب الوصفي «البحث

9 - انظر السلطوية في التربية العربية ص، 129.

التربوي»؛ بمعنى أنه يشتغل على ظاهرة تربوية معينة إما قصد الوصف أو التحليل أو التفسير. لذا يعرفه بعض الباحثين بقوله: « يعتبر البحث التربوي ككل بحث علمي، عبارة عن نشاط منظم يهدف إلى الفهم، دافعه حاجة أو صعوبة، ثم الإحساس بها، حيث يكون الموضوع عبارة عن ظاهرة معقدة وغير مرتبطة بمصالح شخصية أو آنية ويكون مصوغا على شكل فرضيات». ويضيف الباحث البلجيكي بويز Buyse « إنه الجهد المبذول لقياس الوقائع البيداغوجية، لدراسة الشروط ولاستخلاص القوانين». أما غاستون ميلاري G, Mialaret فيقول: « إنه اكتشاف أو وصف أو تحليل الواقع وربما تفسيره»¹⁰.

نستشف من خلال هذه التعاريف أن البحث عموما، وفي التربية خصوصا، ينشأ عن «هم حقيقي» ومعاناة نفسية أو اجتماعية... يعيشها الباحث إلى درجة يقوى فيها الهم، وتطور المعاناة فلا يجد الباحث بدا إلا ترجمة هذه المعاناة التي تؤرقه ويكابدها، فيسكبها في قالب منهجي معين. تماما مثلما يترجم الشاعر آلام وآمال عشيرته أو مجتمعه أو وطن. أو كما يتفاعل مع أي قضية إنسانية شغلت باله، وأسرت قلبه، واستأثرت بلبه واهتمامه. بعد مخاض وجداني وفكري عسرين.

لكن هل كل مخاض ينتج عنه الوضع السليم (Accouchement)؟ وهل كل تجربة وجدانية أو نفسية تكون صادقة ومطابقة للواقع المعيش؟

في اعتقادنا أن مربط الفرس يكمن بصدق في طرح هذه التساؤلات والإجابة عنها بكل جرأة أدبية وشجاعة فكرية وأخلاقية بـ (نعم أو لا). لأنه كم شاعر، عفوا، كم [شعور] لا يصدق القول في «شعيره»؟! وماذج هؤلاء كثيرة وأشهر من نار على علم في الساحة الأدبية والشعرية ولدى المهتمين بالأدب والشعر ولاسيما الشعر التكميلي منه (شعر الاستجداء).

إن كان هذا الغرض الشعري – أي التكميل – معروفا عند القدماء وعند المحدثين، ومنذ العصر الجاهلي، فإن نفس الشيء يقال عن «البحث التربوي». إلا أن الفرق بينهما فقط في الزمن. لأن ذلك سابق وهذا لاحق من حيث التسلسل الزمني ليس إلا.

فعوض أن يدفع البحث التربوي بقضايا التربية ويخدمها، ويتولى دراسة الظواهر التربوية المعقدة والعالقة في طوابير الانتظار والتسويق، أصبح البحث التربوي في نظر البعض سلعة

10 - انظر محمد الخي، مناهج البحث التربوي، سلسلة التكوين التربوي (16) ط 2001 ، ص.11،12.

رخصة، وبضاعة مزجاة، ووسيلة منقادة لنيل مآربهم وقضاء أغراضهم بأقصر الطرق.

لذلك «ينظر بعض الباحثين التربويين إلى البحث التربوي على أنه سلعة تعد أحيانا على عجل وراء الكسب السريع، والمصلحة الآنية والمنفعة الفردية». 11. ونفس الطرح يزكيه جابر محمود طلبة بقوله: «ينظر بعض الباحثين إلى البحث التربوي على أنه سلعة تؤدي بهم إلى الحصول على درجة علمية، أو ترقية، أو منصب إداري أو أكاديمي بغض النظر عن مستوى ذلك البحث أو مدى ارتباطه بواقع الممارسات التربوية». 12.

وحين يكون الغرض من البحث التربوي هو تحقيق غرض مادي محض، فإنه يتحول من مكون أساس من مكونات التنمية الإنسانية الحقيقية إلى أكبر عائق يعوق التنمية نفسها. هذا علاوة على أنه يصبح شيئا ممقوتا علميا وأخلاقيا. ومنبؤذا أيضا من قبل النقاد والباحثين الجادين والمخلصين في أعمالهم وأبحاثهم الناشئة عن الصدق والإخلاص. كما يُزهد في صاحبه تبعا لمقت عمله الذي لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

ولكي يكون البحث التربوي إضافة نوعية في ميدان البحث العلمي الجاد، ورافعة حقيقية لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، لا بد أن يتوفر على مواصفات علمية وشروط منهجية نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أن يكون البحث التربوي نابعا من الواقع التربوي المعيش.

أن يجمع بين التجربة والمراس، وبين الفكر والتنظير.

أن يصدق ويخلص الباحث في بحثه.

ألا يكون الغرض منه بداية هو نيل المكاسب والدرجات الدنيوية الفانية؛ وإن حصل ذلك تبعا فلا مانع ولا يعتبر ذلك مثلبة تُنقص من البحث، أو مخلبة تقدح في شخصية الباحث. بل يعتبر ذلك إنصافا له، وإحقاقا للحق نظرا لهتمته وكفاءته.

4. دوافع التسليع التربوي وأسبابه:

يمكن اعتبار هذه الدوافع والأسباب عامة. ونقصد بالعمومية هنا أنها تكاد تكون منتشرة في الوطن العربي كله، حسبما كشفتها الدراسات التي أجريت في عدة دول. وأهم هذه الدوافع: دوفع اقتصادية، وثقافية، واجتماعية.

11 - السلطوية في التربية، ص، 132.

12 - مناهج البحث التربوي، ص، 133.

1.4 - دوافع اقتصادية:

لعل العلاقة بين ما هو اقتصادي وتربوي أصبحت وثيقة الصلة في العصر الحاضر، لذلك أصبحنا نسمع عن «اقتصاديات التعليم».

2.4 - دوافع ثقافية: ثنائية الثقافي والتربوي أصبحت واضحة للعيان. ومن أبرز تجلياتها الاتجاه السلعي، الذي أصبح جزءاً من ثقافة المجتمع. بل إن هذه الثقافة فطرة جُبلَ عليها الإنسان كما أخبرنا بذلك الصادق الأمين « عن جابر ابن عبد الله - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « لو أن لابن آدم وادياً من مال لتمنى واديين ولو أن له واديين لتمنى ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ». رواه أحمد.

3.4 - دوافع اجتماعية:

قد تكون الأسرة من العوامل المهمة التي تدعو إلى تكريس ظاهرة التسليح التربوي قصد تحسين المستوى الثقافي لأبنائها، أو رغبة في التباهي والتظاهر أمام الآخر، فالتربية والتعليم ليس الغرض منه الابتزاز ونشر الفساد في المجتمع. بل إن أهمية التعليم، كما ذهب إلى ذلك علماء الاقتصاد أنفسهم، مثل آدم سميث وغيره، تكمن في منع الفساد، وأنه عنصر فعال في استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً. لذلك كان سميت سباقاً لطرح نظرية مهمة في كتابه « ثروة الأمم» (the wearrh of nations) وهي نظرية الاستثمار في رأس (المال البشري)، و قد تبعه في ذلك صاحب نظرية السكان المشهورة (مالتوس MALTHUS)، ووليم بيتي الذي طالب الاقتصاديين بتخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم. ونفس الشيء أكدته ماركس في علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أكد أيضاً على أهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمل.

وهناك دوافع أخرى سياسية وفلسفية... لا يسع المقام لتفصيلها.13

5 - تسليح التربية ومخططات التنمية:

دور التربية مفهوميها المدرسي والأخلاقي في إنجاح المخططات التنموية أمر بدهي. إذ تعتبر التربية ركناً جوهرياً لإنجاح أي مخطط تنموي، وشرطاً لكل تغيير مجتمعي سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. لذلك تحظى التربية، من طرف باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، باهتمام متميز لدى من ينشد أي تغيير. كما تحظى بنفس الاهتمام من قبل

13 - للاطلاع على هذه الأسباب مفصلة، ينظر السلطوية في التربية ص 134، 140.

المغرب نفسه، وباقي الدول العربية، بعد أن أصبحت الأمل العريض لتحسين الوضع الاجتماعي، والتحرر من ربة التخلف.

وهذا الطموح والأمل المنشود من التربية، طموح مشروع ومقبول، لكون ما تسهم به من خدمات مهمة في صناعة الإنسان وإعداد الأجيال التي تعمر الأرض بما ينفع الناس، وتحقق معنى الخلافة عن الله في الكون المسخر له بعد أن هياً الله له الشروط اللازمة للعمارة والاستخلاف. ثم لكونها أيضاً تمد هذا الإنسان بالقيم الروحية والمبادئ الأخلاقية، إلى جانب المعرفة والمهارات والمنهج السديد. أضف إلى ذلك تأهيل العنصر البشري وإعداده للاندماج والعمل في مختلف القطاعات والمجالات التي تنتظر مخرجات التربية، إن أحسن طبعاً استخدامها واستثمارها بشكل صحيح. «إن دور التربية في التنمية.. لا يتحقق إلا إذا اتضحت الرؤية التنموية في كل مجالاتها ومنها المجال التربوي، فالأمر يتطلب بعد تحديد دور التربية، العمل بحزم على إنفاذه من خلال تطوير النظام التربوي نفسه.. أما أن تؤخذ التربية بمعزل عن المحيط الذي تعمل فيه، ويتوقع منها مساهمة فعالة في التنمية فإن هذا غير ممكن. وتدل المراجعة الاستقرائية لواقع التربية في العالم الثالث والبلاد العربية على صحة هذه المقولة بشكل متواتر. «14

لكن هل كل تربية تحقق تلك الطموحات المنشودة منها؟ أو بعبارة أخرى هل كل تربية تحررت من المعوقات التي تحول بينها وبين هذه الطموحات التي ينتظرها، على أحر من الجمر، الآباء والمجتمع والدولة؟

حين تحل المعوقات محل الشروط، والتعسف محل المرونة، والتكلف بدل البساطة، والإهمال بدل الحرص والإخلاص، والتسليع بدل المجانية... تكون المعادلة هي قصور التربية عن أداء وظيفتها. وتتبخر حينئذ آمال الأمة العربية والإسلامية التي بنت أمجادها وحضارتها عن العلم والمعرفة والتعلم. ويفقد الوطن توازنه ومراتب الصدارة داخليا وخارجيا إلى درجة فقدان الثقة في مخرجات التربية. كما يكون ذلك سببا في نزع الثقة خارجيا من طلابه حاملي الشواهد العليا، بل ومن هذه الشواهد نفسها لكونها لا تعبر بصدق، ولا تطابق المستوى التعليمي الحقيقي للمنتخرج «صاحب الدبلوم».

والتسليع التربوي المبني أساسا عن الجانب المادي المحض، دون مراعاة البعد الرسالي للتربية ودون استحضار لجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق «صاحب السلعة» سيجعل (قطار التربية)، لا محالة، يزيغ عن مساره الحقيقي وسينتج عن هذا الانزياح صدمة قوية، لا قدر الله. تترك كل مخططات التنمية وجميع استراتيجياتها في محطة الانتظار بعد أن شدت حقائبها وحجزت لنفسها تذاكر السفر أملا في «الإقلاع» بعد طول الانتظار.

14 - عبد العزيز عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية عالم المعرفة، ع 91، يوليو 1985م، ص.17.

6 - خلاصة نتائج البحث الميداني حول التسليح التربوي:

اعتمادا على أداة البحث/ الاستمارة المعتمدة في الدراسة الميدانية حول واقع التسليح التربوي، قمنا بدراسة ميدانية حول هذه الظاهرة «التربوية». وقد شمل البحث عينة من التلاميذ/ مسلك الثانوي التأهيلي. وأسفر البحث عن نتائج خلاصتها كالتالي:

حوالي % 85 من التلاميذ استفادوا، من الساعات الإضافية. منهم من استفاد منها في التعليم الابتدائي، أو في التعليم الإعدادي، أو في التعليم الثانوي.

أما المواد التي استفادت منها العينة فكانت حسب الترتيب كالتالي:

النسبة:	المادة:
80%	-الرياضيات.
60%	-الفيزياء والكيمياء.
40%	-الفرنسية.
30%	-علوم الحياة والأرض.
10%	-الأنجليزية.
8%	-الإسبانية.
8%	- الفلسفة.

معدل الحصة الأسبوعية هو 10 حصص يتراوح المبلغ المالي الشهري من 100 درهم إلى 1000 درهم، 93 % تتكلف به الأسرة، و 5 % التلميذ و2% مصدر آخر. وحوالي % 60 من هذه الحصة تنجز في منازل قد لا تتوفر فيها الشروط البيداغوجية لممارسة الفعل التربوي.

كانت نسبة الإجابة عن السؤال العاشر (بنعم أو لا) كما هو مفصل في الجدول التالي:

هل تساهم هذه الدروس في نظرك في:	(نعم)	(لا)
أ - ضرب مجانية التعليم.	70%	30%
ب-ضرب مبدأ تكافؤ الفرص.	80%	20%
ج-إضعاف قيمة المدرسة العمومية.	68%	32%
د-النظرة الدونية للمدرس.	69%	31%

الساعات الإضافية والتهافت المادي: كانت نسبة الإجابة ب(نعم) حوالي 60%، و10% أجابت ب(لا).

6.الساعات الإضافية والمردوية: تعددت وجهات نظر العينة المستجوبة حول الساعات الإضافية؛ فهناك من يعارض، رغم أنه يستفيد منها، وهناك من يؤيد ولكن بشروط، وهناك من يرى أنها مكلفة ماديا. والخلاصة التي خلصنا إليها من كل هذا وذاك أن للساعات الإضافية إيجابيات وسلبيات.

أما إيجابياتها في نظرهم، فيمكن إجمالها فيما يلي:

- بذل الأستاذ مجهودا أكثر مقارنة مع القسم.
- إنها تعوض النقص السابق الذي يعاني منه التلميذ.
- إنها تعوض القسم.
- عدم الاكتظاظ والفوضى خلافا للقسم.
- وأما سلبياتها فهي:
- كونها مكلفة ماديا.
- تكرر الطبقية والتمييز في التواصل بين التلاميذ.
- كونها تورث الاتكالية وعدم الجد والاجتهاد.
- إنها تساهم في ممارسة النفاق الاجتماعي التربوي داخل المؤسسة التربوية.
- إنها مضيعة للوقت.
- إنها فرصة لكسب النقط.
- كانت هذه اعترافات صرح بها المستجوبون حاولنا أن نقلها بأمانة ونترك التعليق عليها للقارئ.

خاتمة

لعل من المفيد للقارئ أن نختم هذه الاعترافات، بالاعتراف التالي الذي صرح به أحد المستجوبين، باعتباره نموذجا للعديد من الاعترافات والذي سنورده بنصه كما هو، رغم طوله: «الساعات الإضافية مفيدة، لكنها أحيانا سلبية على التلميذ بحيث يقوم بها من أجل اكتساب نقط من عند الأستاذ الذي يدرس عنده بالقسم. وتساهم أيضا في إضعاف قيمة المدرسة العمومية وتؤثر

على التلاميذ الذين لا يستطيعون أداء مبلغها. كما تقلل من المستوى التعليمي لدى التلميذ لكونه يقوم بتكرار نفس التمارين ويعيدها في القسم حيث يتباهى على زملائه داخل الفصل مما يحوله إلى آلة بلهاء تكرر ما يقول».

هوامش البحث:

1. يزيد عيسى السورطي، التسليح التربوي في الوطن العربي، مقال ضمن مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة 19، ع 21، 2004م، ص 183. وانظر أيضا السلطوية المتمثلة في التسليح التربوي، ضمن السلطوية في التربية العربية، ص 125، 126. لنفس المؤلف.
2. طبع الكتاب في الدار العربية للكتاب بالقاهرة 1995م .
3. طبع الكتاب في الدار العربية للكتاب بالقاهرة 1998م.
4. دار سعاد الصباح 1992م.
5. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1992م.
6. مكتبة الدار العربية للكتاب القاهرة 1996م.
7. حامد عمار، من قضايا الأزمة التربوية... وجهة نظر، دار سعاد الصباح، القاهرة 1992. نقلا عن السلطوية في التربية العربية 129.
8. انظر السلطوية في التربية العربية ص، 129.
9. انظر محمد الخي، مناهج البحث التربوي، سلسلة التكوين التربوي (16) ط 2001 ، ص.11،12.
10. السلطوية في التربية، ص، 132.
11. مناهج البحث التربوي، ص، 133.
12. للاطلاع على هذه الأسباب مفصلة، ينظر السلطوية في التربية ص 134، 140.
13. عبد العزيز عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية عالم المعرفة، ع 91 ، يوليو 1985م، ص.17.